آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Mechanisms to support and finance Small and medium enterprises in Alegria

بخوش مديحة[1]، فرحي سمرة[2]

[1] جامعة العربي التبسي– تبسة– (الجزائر)، madiha.bakhouche@univ-tebessa.dz

[2]جامعة العربي التبسي– تبسة–(الجزائر)، samra.ferhi@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام :2021/04/05 تاريخ القبول:2021/04/21 تاريخ النشر:2021/06/04

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إذ يتطلب نجاح هذه المؤسسات خصوصا في بيئة الأعمال التي تتسم بالتعقيد والديناميكية ضرورة الحصول على مصادر تمويلية وذلك من أجل تغطية احتياجاتها المالية بالإضافة إلى مختلف برامج الدعم والمرافقة لتسهيل الأعمال وتذليل الصعوبات وهذا قاد الجزائر إلى تفعيل برامج هدفها تقديم المساعدات المالية والتوجيهات المعنوية للمشاريع الصغيرة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجانب المالي هو من أهم الحواجز التي تعيق أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئات الدعم والمرافقة.

Abstract:

This study aimed to identify the mechanisms for supporting and financing small and medium enterprises in Algeria, as the success of these enterprises, especially in a complex and dynamic business environment, requires access to financial resources in order to cover their financial needs, in addition to various support and escort programmes to facilitate business and overcome difficulties, and this led Algeria to activate programmes aimed at providing financial assistance and moral guidance to small enterprises. The study found that the financial. aspect is one of the most important barriers to sMEs.

Keywords: Small and medium Foundatio ; Financing small and mediuem enterprises; Support and Accompaniment Bodies.

المؤلف المرسل : فرحي سمرة: samra.ferhi@univ-tebessa.dz

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وذلك لما تقدمه من ا ثار ايجابية على مستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال استحداث مناصب الشغل للتخفيف نمن حدة البطالة من جهة بالإضافة إلى المساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام، من جهة أخرى، وهذا ما جعلها تحتاج لمصادر تمويلية مختلفة، من اجل إنشائها وتطورها واستمرارها، ومؤخرا قام المشرع الجزائري بإصدار قانون 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عمدت الدولة الجزائرية على توفير العديد من أجهزة الدعم التي تهدف إلى تقديم المساعدة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساهم في نموها و ترقيتها، ومن بين هذه الأجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الوكالة الوطنية لتسير القروض، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

1-1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما تقدم يمكن طرح السؤال التالي:

- ما هي مختلف آليات التمويل والدعم التي قدمتها الجزائر من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

1-2- الأسئلة الفرعية:

من خلال الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي أهم أجهزة الدعم و المرافقة في الجزائر؟
- ما هو واقع هئيات الدعم والمرافقة في الجزائر ؟

1-3- أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك اقتصادي مهم للتقدم والاستمرار في البيئة المتسمة بالتغيير المستمر، بالإضافة إلى ما قامت به الجزائر من مجهودات في تقديم مختلف آليات الدعم والمرافقة، لتحقيق نمو اقتصادي وزيادة في المداخيل.

1-4- أهداف الدراسة:

يمكن أن يظهر الدراسة جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- تسليط الضوء على المفاهيم النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- محاولة الإلمام بمختلف أجهزة الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإشارة إلى واقع هئيات الدعم في الجزائر في الفترة 2015 إلى غاية 2019.

1-6- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف متغيرات الدراسة ويوفر معلومات كافية تستوعب عناصر الموضوع مع تحليل تلك المعطيات لتقديم إحصائيات لمختلف الأجهزة: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسير القروض، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

2.الجانب النظري

1.2 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المفاهيم التي اهتمت بها مختلف دول العالم والجزائر هي أيضا سعت إلى تقديم مفهوم لها مع تقديم مختلف التدابير لدعم والترقية لها بالإضافة إلى العمل على إنشائها وإنمائها وهذا ما جاء به قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017:

أ- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/ أو الخدمات: (القانون، 2017، صفحة 05)

تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية.

ب- تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تهدف تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى: (القانون، 2017، صفحة 06)

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري، القانوني، الاقتصادي، المالي، المهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار.
- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.
- تشجيع الجمعيات المهنية وبورصات المناولة والتجمعات.
- تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوين المركزي والمحلي.
- تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تدابير المساعدة والدعم المنصوص عليها في هذا القانون وفق حجمها، وكذا الأولويات المحددة حسب شعب النشاط والأقاليم .

تنشا هياكل محلية تابعة للوكالة تتكون من: (القانون، 2017، صفحة 07)

- مراكز دعم واستشارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمتها الأساسية دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمائها وديمومتها ومرافقتها.
- مشاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها.

- تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق القروض وصناديق الإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة.
- بعنوان إبرام الصفقات العمومية، تسهر المصالح المعنية للدولة ولواحقها على تخصيص جزء من هذه الصفقات للمنافسة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب الشروط والكيفيات المحددة بموجب التنظيم المعمول به.
- يتم إعداد وتنفيذ برامج عصرنة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المنتوج الوطني.

2.2 مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توجد عدة مصادر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ذكر أهمها:

1.2.2 التمويل الذاتي: ويقصد بالتمويل الذاتي أو الداخلي مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها الإنتاجي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها، ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة، ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى. (بن لخضر، 2019، صفحة 96)يشمل التمويل الذاتي تلك الأرباح أو جزء منها التي حققها المؤسسة من مختلف نشاطاتها والتي تبقى لديها بصفة دائمة أو الفترة طويلة إضافة إلى الاهتلاكات والمؤونات المكوّنة لمواجهة تكاليف حوادث مرتبط وقوعها بالمستقبل. (لسوس، 2004، صفحة 36)

2.2.2 التمويل من السوق الرسمية: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك شركات التأمين وصناديق التوفير والاحتياط ...مع الإشارة أن البنوك التجارية مرتبطة بدرجة كبيرة بالمشروعات

الكبيرة أكثر ربحية لأن باستطاعتها الإيفاء بشروط الإقراض وتقديم الضمانات بينما تهمل تمويل المشروعات الصغيرة لعدم توفر الضمانات الكافية.

3.2.2 التمويل من السوق غير الرسمية:

وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة كالاقتراض من الأصدقاء موردي المواد الأولية ووكلاء المبيعات، وتتميز السوق غير الرسمية بخصائص معينة منها:

- معدلات فائدة مرتفعة مقارنة بالمعدلات السائدة في السوق الرسمي.
- يتم عبر طرفين غير متكافئين مدين ضعيف ودائن.
- يتطلب ضمانات مالية ومادية مجحفة تمتد إلى الممتلكات الشخصية.

4.2.2 السوق الثانية: أو بورصات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت بعض الدول منها فرنسا، كوريا الجنوبية، مصر ...بإنشاء أسواق مالية موجهة خصيصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يسمح الدخول إليها بشروط ميسرة تتناسب وحجم تلك المؤسسات.مما يسمح لها برفع رأس المال تسهيل عملية النمو تحقيق عملية النمو تحويل أكثر سهولة وأقل تبعية للمصارف. (شيخي، حمودي، و بوعريوة، 2017، صفحة 03)

5.2.2 التمويل عن طريق رأس مال المخاطر: رأس المال المخاطر هو تقنية أو أسلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة مؤسسات تدعى بمؤسسات رأس المال المخاطر، بحيث لا تقوم هذه التقنية على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي، بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنّها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات. (بريش، 2007، صفحة 07)

3.2 الهيئات الداعمة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عمدت الجزائر إلى إنشاء مجموعة من البرامج والآليات التي من شأنها ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجمل المساعدات المالية وتقديم النصائح والإرشادات لتجاوز المشاكل والمعوقات التي تواجه تعاني منها هذه المؤسسات.

1.3.2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Enseg: أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة ويقوم الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع نشاطاتها. (الجودي، 2015، صفحة 74) و يتمثل الهدف من وراء تأسيس هذه الوكالة في تقديم الدعم و الاستشارة لأصحاب المشاريع في مختلف المراحل، و يشترط على المقاول الراغب في الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه ومتابعة التنفيذ. (بن شهرة، 2008، صفحة 289)

وتتمثل أهم المهام التي تقدمها الوكالة الوطنية لتدعيم الشباب ما يلي: (الشاذلي و ختال، صفحة 111)

تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع لخلق مؤسساتهم الخاصة مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات، حيث توفر للشباب أصحاب المشاريع المعلومات الاقتصادية، التقنية، التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم، بالإضافة إلى تدريب وتكوين الشباب أصحاب المشاريع وتأهيلهم، وتشجيع كل أنواع الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب خاصة خلال برامج التكوين و منح تكوين في تقنيات تسيير المؤسسة.

2.3.2 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC : تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994 ، أنشأ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي

(تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي)، ويغطي مجالات الأنشطة المنصوص عليها في التنظيم وكافة نشاطات الإنتاج والخدمات بدون فائدة. (الصندوق الوطني للتامين عن البطالة)

و يقوم الصندوق بعدة مهام من بينها ضبط باستمرار بطاقة المنخرطين وتحصيل الاشتراكات المخصصة للتمويل و التكفل بالدراسات الفنية الاقتصادية لمشاريع إحداث العمل الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفلون بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل بالإضافة إلى التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات العمل فضلا عن تقديم خدمات لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والتصديق على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء والاعتماد.

3.3.2 **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI** : من أجل تجاوز الصعوبات التي تعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية في ظل الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار، ومحاولة الاستقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة المشاريع، و هي تقع تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار. (علوني، 2010، صفحة 184)

وتتمثل أهم المهام التي تقدمها الوكالة لتطوير الاستثمار بالمهام التالية: (زواق و الحواس، 2016، صفحة 395)

- ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار.
- وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية بكل أشكالها والمراجع التوثيقية الأنسب لتحضر مشاريعهم، وضع مصلحة الإعلام تحت تصرف المستثمرين من خلال كل دعائم الاتصال المتوفرة.

- تحديد كل العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات واقتراح التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.
- إنجاز الدراسات بغرض تبسيط التنظيمات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار وإنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.
- المبادرة بكل عمل في مجال الإعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر.
- ضمان خدمة علاقات العمل وتسهيل الاتصالات مع المستثمرين غير المقيمين مع المتعاملين الجزائريين وترقية المشاريع وفرص الأعمال، تنظيم لقاءات وملتقيات وأياما دراسية وتظاهرات ذات صلة بمهامه.
- وضع خدمة الاستشارات مع إمكانية اللجوء إلى الخبرة الخارجية عند الاقتضاء.
- مرافقة المستثمرين ومساعدتهم لدى الإدارات الأخرى، القيام بالرتيبات المرتبطة بإنجاز المشاريع.

4.3.2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM :تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض سنة 2004 التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض وهو جهاز يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل بالمتابعة لمجمل نشاطات الوكالة، ويسير الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام، ولها فروع جهوية على التراب الوطني وقد بدأن الوكالة العمل الفعلي لها في جانفي 2004. (عوادي، 2017، صفحة 16)

وتتمثل مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في:

- تسير جهاز القرض المصغر وفق التشريعات والقوانين المعمول بها.
- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة والمرافقة في تنفيذ المشاريع.
- منح قروض بدون فائدة.
- التصريح لأصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- المتابعة الدائمة للأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفتر الشروط.
- تقديم المساعدة عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعها.

- تقديم قروض موجهة لفئة البطالين والمحتاجين بلغو سن 13 فما فوق من أصحاب الدخل المحدود.
- إقامة علاقات مع البنوك والمؤسسات من أجل الإعلام والتحسيس والتوعية والمرافقة للمستفيدين من قروض الوكالة.

3. الجانب التطبيقي:

1.3 واقع هيئة الدعم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب Ensej في الجزائر

قدمت الجزائر مجهودات من اجل تقديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن توضيح ذلك من خلال الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في النقاط التالية:

1.1.3 تطور عدد المشاريع حسب الجنس للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب Ensej

يوضح الجدول الموالي عدد المشاريع المنجزة من طرف الوكالة لكلا الجنسين من سنة 2015 الى غاية 2019:

الجدول 1: تطور عدد المشاريع الممولة حسب الجنس للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

البيانات	2015	2016	2017	2018	2019
أنثى	35639	37189	37578	38307	39495
ذكر	321079	330791	332632	335018	341932

المصدر: نشريات المعلومات الإحصائية رقم 28، 30، 32، 34، 35، وزارة الصناعة والمناجم على الرابط الالكتروني: http://www.mdipi.gov.dz

من الجدول نلاحظ أن كل الجنسين يستفيد من برامج المرافقة، إلا أن المشاريع الممولة رجالية أكثر.

2.1.3 تطور عدد المشاريع الممولة حسب القطاع للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب:

تقدم الوكالة قروض موزعة في عدة قطاعات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول 2: التغير في عدد المشاريع الممولة لـ Ensej حسب القطاع

قطاع النشاط	2015	2016	2017	2018	2019
الفلاحة	50042	130124	54803	56225	57183
البناء والأشغال العمومية	30616	-	-	33697	34282
الخدمات	103401	229906	106644	107563	108003
الصناعات التقليدية	42302	78956	42715	42864	99842
الصيد البحري	1094	2259	1131	1131	1131
الموارد المائية	540	1495	545	5540	556
الصناعة	22481	60908	25257	26195	26740
الصيانة	8605	7020	9537	9990	10271
المهن الحرة	8740	11799	10021	10801	-
نقل مثلج	13382	23295	-	13385	-
نقل البضائع	56531	73432	69915	56530	56530
نقل المسافرين	18984	29199	18986	18986	18992
المجموع	356718	695606	372386	377921	381427

المصدر: نشريات المعلومات الإحصائية رقم 28،30،32،34،35،وزارة الصناعة والمناجم الرابط الالكتروني:

http://www.mdipi.gov.dz

تتوزع المشاريع الممولة أكثر من طرف الوكالة على الفلاحة، الصيد البحري، الصناعات التقليدية، الخدمات، الذي يتصدر قائمة القطاعات الممولة بعدد كبير من المشاريع، وان معظم المشاريع الممولة في

قطاع الخدمات ترتبط بالنقل، كما يفسر الانخفاض المسجل في قطاع البناء والأشغال العمومية مقارنة بالقطاعات الأخرى إلى كونها تحتاج خبرات أكثر، ورأس مال كبير.

2.3 واقع هيئة الدعم الصندوق الوطني للتامين عن البطالة Cnac في الجزائر:

1.2.3 تطور عدد المشاريع حسب الجنس للصندوق للتامين عن البطالة Cnac:

يوضح الجدول الموالي عدد المشاريع المنجزة من طرف الصندوق لكلا الجنسين من سنة 2015 إلى غاية 2019:

الجدول 3: التغير في عدد المشاريع الممولة لـ Cnac حسب الجنس

البيانات	2015	2016	2017	2018	2019
أنثى	2397	36081	14199	14771	39495
ذكر	13052	125108	137857	130759	341932

المصدر: نشريات المعلومات الإحصائية رقم 28، 30، 32، 34، 35، وزارة الصناعة والمناجم على الرابط الالكتروني: http://www.mdipi.gov.dz

من الجدول نلاحظ أن كل الجنسين يستفيد من برامج المرافقة، إلا أن المشاريع الممولة رجالية أكثر.

2.2.3 تطور عدد المشاريع الممولة حسب القطاع للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: CNAC

يقدم الصندوق قروضه في عدة قطاعات يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 4 : التغير في عدد المشاريع الممولة لـ CNAC حسب القطاع

قطاع النشاط	2015	2016	2017	2018	2019
الفلاحة	4652	3325	19061	20859	21858
الصناعات التقليدية	3088	2016	12586	13321	13721

البناء والأشغال العمومية	1067	481	8233	8365	8433
الموارد المائية	37	14	331	336	341
الصناعة	1754	919	11083	11348	11524
الصيانة	107	58	818	853	873
الصيد	85	49	432	463	475
المهن الحرة	151	120	923	1055	1123
الخدمات	3980	18059	30550	30890	31090
نقل البضائع	436	51	45847	45848	45848
نقل المسافرين	92	10	12192	12192	12214
المجموع	15449	25102	142056	145530	147500

المصدر: نشريات المعلومات الإحصائية رقم 28، 30، 32، 34، 35، وزارة الصناعة والمناجم على الرابط الالكتروني: http://www.mdipi.gov.dz

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع القطاعات عرفت زيادة من دعم الصندوق بعد سنة 2017 حيث استحوذ قطاع النقل القيمة الأكبر يليه قطاع الخدمات ثم قطاع الفلاحة ثم الصناعات التقليدية ثم الصناعة. نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق تنخفض في قطاع الموارد المائية والمهن الحرة والصيانة والصيد البحري.

3.3 واقع هيئة الدعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Engem

تعمل هذه الوكالة على تقديم المساعدات المختلفة لمختلف القطاعات ويستفيد كلا الجنسين سواء نساء أو رجال من الدعم المقدم ويمكن توضيح ذلك في ما يلي:

1.3.3تطور عدد المشاريع حسب الجنس للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM

يوضح الجدول الموالي عدد المشاريع المنجزة من طرف الوكالة لكلا الجنسين من سنة 2015 إلى غاية 2019:

الجدول رقم 5 : التغير في عدد المشاريع الممولة لـ Engem حسب الجنس

البيانات	2015	2016	2017	2018	2019
أنثى	54495	484339	49194	47863	584995
ذكر	29606	294686	4350	23289	334990

المصدر: نشريات المعلومات الإحصائية رقم 28، 30، 32، 34، 35، وزارة الصناعة والمناجم على الرابط الالكتروني: http://www.mdipi.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن النساء هن الأكبر حصة وطنيا من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة خاصة منهن الماكثات بالبيت، ويفسر ذلك أنهن الأكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد النسيج والخياطة (صناعات تقليدية)، وهذا ما يجعل الوكالة أكثر دعما للمشاريع السنوية.

2.3.3 تطور عدد المشاريع الممولة حسب القطاع للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM

تقدم الوكالة قروضها في عدة قطاعات يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 6 : التغير في عدد المشاريع الممولة لـ Engem حسب القطاع

قطاع النشاط	2015	2016	2017	2018	2019
الفلاحة	109264	101351	112880	120690	125301
البناء والأشغال العمومية	64427	66884	68134	75434	79897

الخدمات	159281	164013	166534	176613	182806
الصناعة التقليدية	133362	136746	139617	154593	161857
الصيد البحري	683	774	758	824	883
الصناعة الصغيرة	294425	302978	310426	345545	364837
التجارة	2512	2971	3164	3826	4404
المجموع	763954	785317	801513	877525	919985

المصدر: نشريات المعلومات الإحصائية رقم 28، 30، 32، 34، 35، وزارة الصناعة والمناجم على الرابط الالكتروني: http://www.mdipi.gov.dz

تتنوع المشاريع الممولة من طرف الوكالة على عدة قطاعات و تأخذ الصناعات الصغيرة الحصة الكبرى يليها الخدمات ثم الصناعة التقليدية.

قطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية لهما نصيب من قروض الوكالة، لكن ليس بالقدر الكافي الذي يقدم للقطاعات التي في الصدارة، في حين نجد أن المشاريع الممولة في قطاع التجارة والصيد البحري ضئيلة جدا.

ويمكن القول أن القطاعات المدعمة من طرف الوكالة هي القطاعات التي تنشط فيها المرأة بدرجة كبيرة وهذا دليل أخر لدعم الوكالة للمقاولاتية النسوية.

4.3 التطور في عدد المشاريع الممولة حسب القطاع لـ ANDI

الجدول رقم 7 : التغير في عدد المشاريع الممولة لـ ANDI حسب القطاع

قطاع النشاط	2015	2016	2017	2018	2019
النقل	2572	2061	517	3	-

البناء والأشغال العمومية	1468	912	803	927	459
الصناعة	2124	2509	2564	2291	922
الخدمات	1176	1054	429	255	147
السياحة	232	298	366	299	102
الصحة	134	142	181	123	50
الفلاحة	244	209	197	226	85
المجموع	7950	7185	5057	4124	1765

المصدر: نشريات المعلومات الإحصائية رقم 28، 30، 32، 34، 35، وزارة الصناعة والمناجم على الرابط الالكتروني: http://www.mdipi.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن الوكالة تدعم قطاع الصناعة بنصيب اكبر من القطاعات الأخرى يليه قطاع الخدمات أما قطاع النقل فقد عرف انخفاضا كبيرا في سنة 2018 ، بسبب رفض الوكالة تمويل المشاريع التي تنشط في هذا القطاع نظرا لتشبعه، و تمول الوكالة كل من الفلاحة والصحة والسياحة بنسب صغيرة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هيئات الدعم المختلفة في الجزائر، لها دور فعال في إنشاء قواعد اقتصادية في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، إلا أن أغلب مهامها تقتصر على تقديم الخدمات المادية من إعفاءات ومنح وإعانات مالية في شكل قروض، في حين تقديم الاستشارة والنصح فيما يخص الجوانب الأساسية لإنشاء المؤسسات يكون بشكل نسبي، فهي تركز على مرحلة واحدة من مراحل إنشاء المؤسسة إلا أن أصحاب المشاريع الصغيرة هم بحاجة إلى المتابعة في كل مراحل الإنشاء.

4. خاتمة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة أساسية لإحياء اقتصاديا ت الدول فسرت من خلال عدة معايير سواء تعلق الأمر بعدد العمال، رقم الأعمال تنشط في مجالات مختلفة، حيث نجد أن المشرع الجزائري قد أولى اهتماما كبيرا في سبيل تشجيع وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر هيئات الدعم والمرافقة بمثابة وسيلة فعالة، تهدف أساسا إلى تقديم الاستشارة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتوفير البيئة المحفزة والمعلومات الكافية التي تعمل على تسهيل عملية الانطلاق في المؤسسة، وتجاوز مختلف الصعوبات بالإضافة إلى تقديم التمويل الكافي لهذه المؤسسات، ولا يمكن أن تكون فعالة و متكاملة إلا من خلال الدعم المالي والمرافقة للوصول إلى أفضل النتائج.

1.4 نتائج الدراسة: مما سبق يمكن التوصل إلى الآتي

- تختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى كفاءة إدارية عالية للتأقلم مع التغيرات الطارئة واتخاذ القرارات الفعالة.

- تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حاضنات أعمال تعمل على تقديم مختلف الدعم لمواصلة سير عملها.

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة فيما يخص إنشاء المؤسسات في مختلف القطاعات.

- إن الجانب المالي من أهم الحواجز التي تعيق أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنهم عادة يكونون في حالة بطالة و بالتالي لا يمتلكون الأموال اللازمة لبداية مشاريعهم لذلك يتوجه الغالبية منهم إلى هيئات الدعم المالي للحصول على الأموال مع مختلف الامتيازات المالية و الجبائية المقدمة من طرفها.

2.4 مقترحات الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من الاقتراحات نوجز أهمها فيما يلي:

– الاعتماد على حاضنات الأعمال كشركاء مع وكالات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتنسيق فيما بين هذه الهيئات، مما يوفر خدمات وامتيازات إضافية لأصحابها.

– منح الأولوية والامتيازات الإضافية للمشاريع التي تحقق قيمة مضافة خاصة في قطاع الفلاحة والصناعة، وكذا ضرورة الاهتمام بالمشاريع التي تحمل الأفكار الجديدة.

– تفعيل دور حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في دعم إنشاء المؤسسات وتوسيعها لتغطي كافة ولايات الوطن.

– التخفيف من الإجراءات الإدارية، الوثائق والتراخيص الضرورية لإنشاء المؤسسة والمدة التي تستغرقها.

– العمل على وضع برامج تكوين لمستخدمي الوكالات *والمتخصصين في مجال مرافقة* المقاولين الشباب في مختلف مراحل المرافقة كالاستقبال، مبادئ دراسات الجدوى، الجانب الإداري، جانب التسيير، والتسويق.

– يكفي من أجل تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إصدار قانون خاص بها، قبل كل شيء لا من متابعة ومرافقة هذه المؤسسات، غير أن توفر الدعم والمرافقة لن يتحقق مفعولهما إلا من خلال سياسة اقتصادية واجتماعية، واضحة المعالم وجلية الأهداف، يكون أساسها بناء شبكة متجانسة ومترابطة بين جميع الأطراف، كل يكمل الآخر.

– إدراج دورات تكوينية ترافق أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– إدراج آليات مراقبة وكاشفة للصعوبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- لسلوس، مبارك، (2004)، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
- بن شهرة، مدني، (2008)، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- قانون رقم 17-02 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (2017) الجريدة الرسمية، المادة: 05،الجزائر.

الأطروحات:

- بن لخضر، عيسى، (2019)، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988-2015، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.
- الجودي، محمد علي، (2015)، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

المقالات:

- بريش السعيد، (2007)، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة sofinance، مجلة الباحث، 05 (5).
- الشاذلي نور الدين، ختال هاجر، (دون ذكر سنة النشر)، النظام القانوني للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، مجلة المفكر، 11 (01)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- علوني عمار، (2010)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (10)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- زواق الحواس، (2016)، الكفاءة الإستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار(تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 16(16)، جامعة سطيف 01، الجزائر.

المداخلات:

- شيخي، خديجة، حمودي، حبيبة، بوعريوة، الربيع ، (2017)، آليات دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، يومي 07/06 ديسمبر، الوادي، الجزائر.
- عوادي، مصطفى، (2017)، الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، يومي 07/06 ديسمبر، الوادي، الجزائر.

مواقع الانترنيت:

- الوكالة الوطنية، (بلا تاريخ)،

https://www.cnac.dz/